(١)

التساهل في توثيق الرواة

سماحة الشيخ أحمد القيدوم الماحوزي ـ دام توفيقه ـ .

بالنظر للكتب الروائية التي وُفُقتم لتحقيقها ، والتعليق على أسانيدها ، وتصحيح طرقها ، نلاحظ أنكم قد صححتم طرقاً كثيراً ، فعلقتم على أسانيدها تارة : بأن السند صحيح ، وأخرى : بأنه حسن كالصحيح ، وثالثة : بأنه حسن ، ورابعة : بأنه قوى كالحسن ، وخامسة : معتبر كالصحيح أو كالحسن ، وسادسة : قوي كالحسن ، وسابعة : قوي حسن ، مع أنه في هذه الطرق رواة لم يذكروا في الكتب الرجالية ، أو أهمل وصف حالهم ، أو جَزم بعضُ الرجاليين بضعفهم ، أو بغلوهم ، أو بخلطهم وخبطهم ، أو بعدم ضبطهم ، أو بانحرافهم وشقاوتهم .

فهل ثمة تساهل عندكم في توثيق الرجال وتعديلهم ، أم عندكم منهج يختلف عن المنهج المعروف والمتبع بحسب الظاهر ؟

والجواب :

بسم الله الرحمٰن الرحيم

ثمّة منهجان لتوثيق الرواة وتعديلهم ، وبتبع هاذين المنهجين نقسم علم الرجال إلى : علم الرجال التقليدي ، وعلم الرجال التحقيقي .

الأول : المنهج الاخباري في توثيق الرواة .

والثاني : المنهج الاستنتاجي التحليلي ، المنقح لحسن الظاهر المرتبط بصدق اللهجة ، أو الموصل لحسن الواقع ، عبر الاستنتاجات المعطية لليقين والاطمئنان والظن المتاخم والمقارب لهما .

ارتكاز المنهج الأول :

ويرتكز المنهج الأول في تقييمه للرواة على مواد وأدوات إخبارية ، وهي ألفاظ مرتبطة بشكل مباشر بالتوثيق والتعديل صادرة عن علماء الرجال ، نحو قول النجاشي رحمه الله : إبراهيم بن يزيد المكفوف ضعيف ، يقال : أن في

مذهبه ارتفاعاً ، وقول الفضل بن شاذان رضي الله عنه : الكذابون المشهورون : أبو الخطاب ويونس بن ظبيان ومحمد بن سنان ... وأبو سمينة أشهرهم ، وقول الكشي رحمه الله : محمد بن بحر غال ، وقول ابن الغضائري رحمه الله : ضعيف الرواية في مذهبه ارتفاع .

فقول النجاشي رحمه الله : « فلان ضعيف » ، اخبار من هذا الرجالي المعتمد على ضعف الراوي ، بلا فرق بين كون هذا التضعيف الذي استفاده النجاشي رحمه الله عن طريق الحس أو الحدس والاجتهاد .

وإذا كان ثمة مواد أخرى متعارضة فالحاكمية والغلبة عند أصحاب هذا المنهج هو الأدوات الاخبارية المتمثلة في أقوال الرجاليين وكلماتهم ، وجعل بقية المواد سواء كانت استنتاجية أو تحليلية أو تتبعية أو موجود في كتب الحديث والفقه منقهرة ومحكومة بما قاله الرجاليون في الأعم الأغلب .

وهذا الأمر هو المشاهد لدى العامة فتوثيق الرجال أو تضعيفهم مبني عندهم فى الأعم الاغلب بمادة القول ؛ قال أحمد بن حنبل : ضعيف ، وقال ابن معين : كذاب ، وقال أبو حاتم : لا يكتب حديثه ، وقال الجوزجاني : زائغ مذموم .

رواد المنهج الأول :

ويظهر من سيد الفقهاء الخوئي قدس سره وعدة من الأعلام غلبة هذا المنهج في عملهم الرجالي ، فمن يراجع « معجم رجال الحديث » يجد غلبة وهيمنة المنهج الاخباري على المنهج الاستنتاجي التحليلي ، في الكثير من مسائله ، وحين التعارض بين المواد المختلفة نجد حاكمية المواد الاخبارية وأقوال الرجاليين على المواد الاستنتاجية الأصولية التحليلية التتبعية ، مع أن هذه المواد منتجة لحسن الظاهر ، بل لحسن الواقع ، ومع إمكان الجمع بين هذه المواد بحمل المواد الاخبارية على ما لا يقدح في العدالة وصدق اللهجة ، كما سوف يأتي بيانه حين التعرض لبعض الأمثلة .

ارتكاز المنهج الثاني :

بينما يرتكز المنهج الثاني على الجمع بين الأدوات الاخبارية والمواد

الاستنتاجية التحليلية التتبعية ، والأقلمة بينها ، ثم الوصول إلى نتيجة في الرواي ناظرة لكل المواد ومستفيدة من كل الأدوات ، سواء كانت هذه المواد موجودة في الكتب الرجالية أو الفقهية أو الروائية أو غيرها ، وعدم الاقتصار في التتبع للوصول للنتائج على خصوص الكتب الرجالية المعروفة .

ومواد هذا المنهج كثيرة جداً ، بعضها بمفردها علة تامة للتوثيق ، والبعض الآخر تحتاج إلى متمم ومعونة من سائر الأمارات والشواهد ، كما أن بعضها منقّح لحسن الظاهر ، والبعض الآخر كاشف لحسن الواقع ، وتحقيق حال الراوي وصدق لهجته ، وسنذكر بعض هذه المواد في القول المختار إن شاء الله تعالى .

رواد المنهج الثاني :

ومن رواد وأعاظم هذا المنهج : المعلم السيد الميرداماد والفقيه المجدد الوحيد البهبهاني وخاتمة المحدثين الميرزا النوري والتقي المجلسي رحمهم الله ، وهو الذي يظهر من السيد الزنجاني من المعاصرين ، وشيخنا السند دام ظلهما ، وغيرهما .

فالخلاصة :

أن علم الرجال التقليدي أدواته ومواده إخبارية منقولة من خصوص الكتب الرجالية ، وهي الحاكمة على سائر المواد إن وجدت ، سواء كانت تحليلية أو استنتاجية أو مذكور في الكتب الفقهية والروائية وغيرها .

بينما علم الرجال التحقيقي أدواته إخبارية واستنتاجية معاً ، سواء كانت مقتنصة من الكتب الرجالية أو الفقهية أو الروائية أو غيرها ، وثمة أقلمة بديهية وجمع عرفي بين هذه الشواهد وبين المواد الاخبارية في ظرف التعارض ، نشير لهذا الجمع بشكل سريع حين ذكر بعض الأمثلة الآتية .

المنهج المختار :

والذي نرتضيه من هذين المنهجين هو : المنهج الاستنتاجي ، وذلك لأن الطرق لمعرفة وثاقة الرواة ـ وغيرهم ـ كثيرة جداً ، ولا تقتصر على التنصيص عليها من قبل الرجاليين وغيرهم ، بل ثمة أيضاً أمارات قد أقرها الشارع المقدس

كاشفة للوثاقة والعدالة والديانة والجلالة والعظمة ، كحسن الظاهر ـ مثلاً ـ .

فقد استفاضت النصوص على أن حسن الظاهر أمارة وكاشف عن العدالة ، وهذا مما لا خلاف فيه بين الفقهاء قديماً وحديثاً .

قال سيد الفقهاء الخوئي قدس سره : « الصحيح كما هو المعروف بينهم أن حسن الظاهر كاشف عن العدالة ، وهذا مضافاً إلى التسالم عليه بين الأصحاب وأنه لولاه لم يمكن كشف العدالة ولو بالمعاشرة ، لاحتمال أن يكون الآتي بالواجبات غير قاصد للقربة بل وغير ناوٍ للواجب ، فلا يمكن الحكم بأن المكلف أتىٰ بالواجب إلا من جهة حسن الظاهر ... » .

وعليه : فحسن الظاهر أمارة شرعية نوعية على العدالة ، كالبيّنة وقول ذي اليد ، سواء أوجب العلم بالعدالة ـ وهو واضح ـ أو الوثوق ، أو الظن ، بل هو أمارة شرعية على العدالة حتى لو لم تستوجب العلم أو الظن أو الاحتمال .

قال سيد الفقهاء الخوئي قدس سره : « فالصحيح أن كاشفية حسن الظاهر عن العدالة لا يعتبر فيها أفادته العلم أو الظن بالملكة ولو بمعنى الخوف النفساني من الله ، بحيث لو ظننا أن حسن الظاهر في مورد مستند إلى الرياء أو غيره من الدواعي غير القربية أيضاً ، قلنا باعتباره وكشفه عن العدالة ، وذلك لعدم الدليل على أن كاشفية حسن الظاهر مقيدة بما إذا أفادت العلم أو الظن بالملكة فهو تقييد للروايات المتقدمة عن غير مقيد »[1] .

حسن الظاهر وعلماء الرجال :

وقد أهمل عدة من الرجاليين هذه الأمارة في التعرف على الثقات والعدول ، مع أنها من أبرك وأجلّ وأكثر الأمارات التي من خلالها تعرف الوثاقة والعدالة ، كما نص على ذلك الفقهاء قاطبة في الفقه ، بل هي في كثير من الموارد متقدمةٌ رتبةً على المواد الاخبارية .

ومن الواضح الجلي : أن البيئة العلمية للرواة هي محل المعاشرة والمخالطة

(١) التنقيح في شرح العروة الوثقى : ٢٨٦ ، كتاب الإجتهاد والتقليد .

التي يستفاد منها حسن الظاهر المرتبط بصدق اللهجة .

فكون الراوي : صاحب كتاب أو أصل ، وكثرة رواية الثقات والأجلاء عنه ، وكثرة رواته عن الثقاة والأجلاء ، وكونه كثير الرواية ، ومعمول برواياته من قبل فقهاء الرواة ، وكونه من مشايخ الإجازة ، وترحم وترضي الأصحاب عليه ، ومن بيتٍ علمي ، واكثار ابن الوليد والصدوق والأشعري والكليني والعطار وابن قولويه والشيخ الرواية عنه ، ولم يطعن عليه ، وذِكْرُ النجاشي والشيخ الطوسي له في أصحابنا المصنفين ، كل هذه الأمور العلمية المرتبطة بصدق اللهجة في الرواة ـ والتي هي المحور في قبول رواياتهم والعمل بها ـ يجزم من خلالها بتحقق حسن الظاهر .

فمن يكثر الفقهاء الرواية عنه في كتبهم الفتوائية الروائية لا يقال بأن ظاهره ليس بأنيق ، بل ومع توفر مجموعة من الشواهد المتقدمة في الراوي يُجزم من خلالها بتحقق حسن الواقع ، لا حسن الظاهر فحسب ، كما أن هذه الشواهد تكون في موارد كثيرة أقوى كاشفية من تنصيص الرجاليين .

فتضييق توثيق الرجال بالمنهج الإخباري وبخصوص الكتب الرجالية ، والإعراض عن المنهج الاستنتاجي التحليلي آفة علم الرجال .

الثمرة المرجوة :

فكل ما تم تصحيحه أو اعتباره من الأسانيد في الكتب التي قمنا بتحقيقها وطباعتها هو بحسب المنهج الثاني ؛ من الجمع بين المواد الاخبارية والاستنتاجية للوصول إلى النتائج التي من خلالها يجزم أو يطمئن بحال الراوي وحسن ظاهره وواقعه ، وأن المواد التي تم ذكرها والشواهد والقرائن الدالة على جلالة الرواة مورثة في كثير من الأحيان للعلم والإطمئنان النوعي ، أو الظن المتاخم للعلم والاطمئنان ، وليس ثمة تساهل في توثيق من وثقناه ، أو حسّنا حاله ، أو اعتبرنا حديثه ، إلا بنظر من تخلى عن العين الأوسع لعلم الرجال ، وأعرض عن المواد الاستنتاجية التحليلية وحسن الظاهر ، وما سوف نذكره من أمثلة شاهد على ما نقول ، والحمد لله رب العالمين .

أمثلة ونماذج :

١ / أحمد بن مهران .

قال عنه ابن الغضائري في رجاله ـ ونقل كلامه العلامة رحمه الله في الخلاصة ـ: روى عنه الكليني في كتاب الكافي ، ضعيف .

وبحسب هذه المادة الاخبارية عن ابن الغضائري ذهب عدة من الرجاليين إلى ضعف أحمد بن مهران ، بينما اختار سيد الفقهاء الخوئي قدس سره جهالته لعدم قبوله هذه المادة الاخبارية ، فوصفه بالجهالة لعدم توفر مادة اخبارية أخرى تصف حاله .

فبحسب علم الرجال التقليدي يكون حال ابن مهران إما ضعيف أو مجهول الحال .

بينما في علم الرجال التحقيقي الجامع بين المواد الاخبارية والمواد الاستنتاجية والتتبعية القول بوثاقته وعدالته بل جلالته ووجاهته لا مجازفة فيه ، بل هو المتعين ، لذا صححنا أحاديثه في تعليقنا لكتاب وسائل الشيعة ، والشاهد على ذلك وجود أمارة واضحة على حسن ظاهره ، بل على حسن واقعه ، وحمل كلام ابن الغضائري ـ على فرض تسليمه ـ على ما لا يقدح في العدالة وصدق اللهجة .

فالجزم بضعفه ـ كما فعل العلامة الحلي قدس سره ـ تغليب للمادة الاخبارية عن ابن الغضائري على أمارية حسن الظاهر والواقع ، وسيأتي في المثال : ، أن قولهم « ضعيف » لا يستلزم القدح في عدالة الراوي وعدم صدق لهجته ، كما أن القول بجهالته ـ كما هو اختيار سيد الفقهاء الخوئي قدس سره ـ اعراض عن حسن ظاهره وحسن واقعه الذي يمكن اثباته بيسر وسهولة .

فإن الرجل لم يرو عنه إلا ثقة الإسلام الكليني رضي الله عنه ، وأنعم به راوياً ، فقد روى عنه حدود سبع وأربعين رواية في كتابه الشريف الذي توخى فيه ذكر الأحاديث الصحيحة عنً الصادقين عليهم السلام ، وترحم عليه في هذا الكتاب الشريف سبع مرات ، وهذا أمر ملفت للغاية .

إذ أن الكليني رضى الله عنه نادراً ما يترحم على مشايخه ، وهم أعاظم الطائفة وسدنة هذا الدين الذين لا مثيل لهم في سماء الرواية ، كالصفار والعطار وعلي بن إبراهيم وأحمد بن إدريس الأشعري أبو على وأحمد بن محمد الأشعري وسعد بن عبد الله القمي ومحمد بن أبي عبد الله الاسدي رضي الله عنه والحميري وابنه ، فنجد أنه لم يترحم على هؤلاء الكبار ولا مرة واحدة ، ووثاقتهم وعظمتهم وجلالتهم كالشمس الساطعة .

وإنما ترحم على ثلاثة من مشايخه فقط ، وهم :

١ / أبو محمد القاسم بن العلاء رضي الله عنه .

٢ / الحسين بن الحسن العلوي الهاشمي .

٣ / أحمد بن مهران .

وترحمه على الأول والثاني مرة واحدة فحسب ، بينما ترحم على أحمد بن مهران سبع مرات ، وقد أطلعني بعض الأصدقاء الأعزاء ممن له يد طولى في مثل هذه الأبحاث ألا وهو العلامة المحقق الشيخ مرتضى الهجري دامت إفاضاته على نسخ خطية مدونة فيها الترحم عليه ، وجزم بكونه من فعل الكليني رضي الله عنه ، وأضاف متفضلاً : « ولاحظت بعض النسخ المعتبرة ، بعضها بخطوط أعلام كبار ، أو بها سماعاتهم وإجازاتهم وحواشيهم ، وبعضها عتيقة مصححة مقابلة مضبوطة متقنة » .

كما نقل هذا الترحم المولى المازندراني رحمه الله في شرحه للكافي ، والسيد هاشم البحراني رحمه الله في مدينة المعاجز ، والمولى المجلسي رحمه الله في البحار ، والحويزي رحمه الله في كتابه الشريف نور الثقلين ، على أن مصاديق الترحم في الكافي الشريف نادرة ، فاحتمال أنه من النساخ وَهْمٌ .

فترحم الكليني رضي الله عنه على هذه المفردة الرجالية بشكل مكرر موضع تعجب للغاية ، فإنه لم يعدد الترحم على أي أحد من مشايخه العظام ، كما أنه لم يترحم على مشايخه الذين نقلوا لنا الدين بأكلمه ، كالصفار وسعد والعطار وعلي بن إبراهيم .

ويزيد الأمر تعجباً أنه في سند واحد ذكر أحمد بن مهران وأحمد بن إدريس الأشعري أبو علي ، فترحم على خصوص الأول ولم يترحم على الثاني وهو من كبار كبار الأعاظم .

وما ذكره بعض الأصدقاء الأعزاء من احتمال أن الكليني فعل ذلك لدفع شبهة الضعف عن شخصه أحمد بن مهران ، ففيه : أن المضعف له ـ وهو ابن الغضائري رحمه الله ـ متأخر عن الكليني رضي الله عنه ، وتضعيفه حدسي اجتهادي معلل بمضامين ما رواه أحمد بن مهران ، على أنه ثمة عدة من المشايخ روى عنهم الكليني في الكافي الشريف وقد ضعفهم أو ليّنهم البعض ومع ذلك لم يترحم عليهم .

فالحكم بوثاقته وجلالته بل وعظمة أحمد بن مهران لا مجازفة فيه ؛ وذلك لاكثار الكليني رضي الله عنه الرواية عنه مباشرة ، والترحم عليه كثيراً دون غيره من مشايخه الكبار ، وخصوص الترحم عليه في سند ذكر فيه أيضا بعض مشايخه الكبار الثقات الأعاظم فترحم على ابن مهران دونه ، فهذه قرائن وشواهد قوية جداً لايمكن بأي حال من الأحوال إهمالها والغفلة عنها ، ومن حكم بذلك لا يقال له ـ قطعاً ـ بأنه متساهل في توثيق وتعديل الرواة ، مع ملاحظة أن الكليني رضي الله عنه قد تعامل في خصوص هذه المادة من الترحم على ابن مهران كما تعامل مع أبي ذر وسلمان وأم سلمة رضي الله ، من تكرار الترحم عليهم ، فساوى في هذه المسألة بين ابن مهران وهؤلاء الأكابر .

قال أبو الهدى الكلباسي رحمه الله : « ولقد أجاد المحدث المحقق النوري رضي الله عنه في جملة كلام له : وهذا الإصرار في الترحم عليه ، ينبىء عن علو قدره وحسن حاله ، مضافاً إلى كونه من مشائخه ، فقول الغضائري كما في الخلاصة : «إنه ضعيف» ينبغي أن يعد من قوادح ابن الغضائري المتأخر عنه بقرون » .

قلت : على أن مصطلح « ضعيف » لا يستلزم القدح في العدالة وعدم صدق اللهجة ، على ما سيأتي بيانه في التعرض لابن بُطة .

٢ / سلمة بن الخطاب

قال عنه النجاشي رحمه الله : « أبو الفضل ، كان ضعيفاً في حديثه ، له عدة كتب ، منها : كتاب ثواب الأعمال ... » ثم ساق سنده عن أحمد بن إدريس وسعد والحميري عنه ، وروى كتبه الشيخ الطوسي رحمه الله عن ابن إدريس وسعد والحميري والصفار .

وقال ابن الغضائري رحمه الله : « سلمة بن الخطاب البراوستاني أبو محمد من سواد الري ، ضعيف » .

ووفق هذه المادة الاخبارية جزم عدة من الأعلام في علم الرجال التقليدي بضعف سلمة بن الخطاب .

قال سيد الفقهاء الخوئي قدس سره : « يحكم بضعف الرجل لتضعيف النجاشي إياه ، وأما رواية الأجلاء عنه ، ولا سيما محمد بن أحمد بن يحيى ، ولم يستثن روايته ، فليس فيها دلالة على الوثاقة » ، كما حكم بضعفه في بعض الموارد في الفقه .

إلا أنه ثمة شواهد وقرائن ومواد تحليلية واستنتاجية بمجموعها تورث الاطمئنان بكون الرجل ظاهره أنيق ، بل واقعه وحاله حسن ، وأن الجزم بكون من الثقات والأجلاء لا مجازفة ولا تساهل فيه .

وهذه الشواهد ما يلي :

١ / ذِكْر النجاشي والطوسي ـ رحمها الله ـ له في أصحابنا المصنفين ، ورواية أعاظم الأصحاب كتبه ، وهم سعد والصفار وأحمد بن إريس والحميري ، وغيرهم ، وقدح النجاشي رحمه الله فيه سيأتي أنه في الجملة من شواهد مدح ذاته ، لا كما عيّنه سيد الفقهاء الخوئي قدس سره .

٢ / أن رواياته كثيرة جداً في الكتب الأربعة ، موزعة على الأبواب المختلفة ، وهذا معناه أنها مُفْتىً بها لدى الفقهاء ، وأنه ممن يؤخذ عنه الدين والشريعة ، فإن الكتب الأربعة ليست كتب روائية ، بل كتب فتوائية بلسان الروايات ، وكذلك الأمر في كتب سعد القمي والصفار والعطار والحميري ومحمد بن أحمد

الأشعري ومحمد علي بن محبوب ، وهذا الأمر كاف بنفسه وكاشف على أن ظاهره أنيق ، بل واقعه حسن ، وعلة تامة للوثاقة والعدالة ، ولعلنا في مقالات أخرى نبسط القول ، في أنه لا بد من التمييز بين الكتب الروائية ، والكتب الفتوائية التي بلسان الروايات كالكتب الأربعة وكتب الفقهاء الأعاظم في ذلك العصر .

٣ / رواية الأجلاء الكبار عنه ، فإن كل من روى عنه في الكتب المعتبرة من الأعاظم الكبار جداً ، وهم : الصفار والعطار وسعد القمي والحميري ومحمد بن علي بن محبوب ومحمد بن أحمد بن يحيى الأشعري صاحب نوادر الحكمة ، ورواية هؤلاء الفحول عنه شاهد قوي على أن ظاهره أنيق ، وواقعه حسن ، وكتب هؤلاء ـ كما تقدم ـ ليست مسانيد وأمالي ومعاجم وتواريخ ، بل كتب أعدة للفتوى والعمل بلسان الروايات ، ومن الغرابة أن نتصور أنها كتب روائية فحسب .

لذا مدحه الشيخ في الرجال بهذا الأمر فقال : « روى عنه الصفار وسعد وأحمد بن إدريس وغيرهم » ، لعلمه أن أمثال هؤلاء لا يروون عن الصغار فضلا عن الضعفاء ، ولطالما نددوا ولينوا من يروي عن الضعفاء .

قال خاتمة المحدثين الميرزا النوري رحمه الله : « وفي رواية ابن الوليد كتبه بتوسط الجماعة من الدلالة على الاعتماد ما لا يخفى » .

وقال الوحيد البهباني رحمه الله : « وناهيك بجلالته بل وثاقته رواية كل هذه الأجلة المذكورين هنا وغيرهم عنه ، سيما وهم من القميين ، بل ومشايخهم وأعاظمهم وفيهم ابن الوليد ، وأيضاً يروي عنه محمد بن أحمد بن يحيى ولم يستثنَ روايته » .

٤ / أنه من رواة كامل الزيارات ، فقد روى عنه روايات كثيرة ، وقد ذكر في مستهل كتابه أنه لا يروي عن شواذ الرجال ، فاكثار الرواية عنه معناه أنه ليس من شواذ الرجال ، وهو نوع من المدح في الجملة .

٥ / أنه من رواة نوادر الحكمة ، ولم تستثنَ روايته منها ، وهذا مدح معتد به ، بل اختار جماعة من الكبار دلالته على الوثاقة .

٦ / اعتماد الصدوق عليه في الفقيه ، ونقل ما رواه عنه بواسطة سعد بن عبد الله الأشعري ، كما قد استشهد برواياته في سائر كتبه برواية الصفار والأشعري وابن متيل والبرقي والعطار وأحمد بن إدريس ، وهو لا يعدد الرواية عمّن لا يرتضيه .

٧ / روى عنه الفقيه الخزاز القمي في كتابه الشريف « كفاية الأثر » ، وصحح بعض أحاديثه .

٨ / ما قاله النجاشي رحمه الله : « كان ضعيفاً في حديثه » ثم روى كل كتبه عن أحمد بن إدريس الثقة الجليل ، وإيعاز الضعف الى حديثه فيه إشعار بعدالته في الجملة ، فإن المراد أن الضعف في رواية الراوي لا في نفسه ، ودأب الاصحاب ـ بما فيهم النجاشي ـ ترك الرواية وتضعيف من يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسلين ، وإن كان ثقة وعدلاً ، وحينما يقال بأن فلاناً ضعيف في حديثه ، فهو إما أن يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ، أو يروي روايات المعضلات في كمالات ومراتب الائمة عليهم السلام ، والتي كانت عند جماعة من القدماء ـ ومنهم النجاشي ـ فيها نوع من الغلو والتجاوز ، والتي هي اليوم من أبجد عقائد الإمامية ، أو يروي روايات الظلال والأظلة وتقدم الأرواح على الاجساد ، والروايات التي توهم المخالف لها أنها قول بالتناسخ .

قال سيد الفقهاء الخوئي قدس سره : « يحكم بضعف الرجل ، لتضعيف النجاشي إياه » .

قلت : النجاشي رحمه الله لم يقطع بضعفه وإنما أوعز الضعف إلى حديثه ، وفرق جليٌ بين الأمرين .

قال الفقيه المامقاني قدس سره في مقباس الهداية ٢/٣٠٠ : « ظاهر تقييد الضعف ونحوه بالحديث هو عدمه في نفسه ، والفرق بين ثقة في الحديث وضعيف في الحديث ظاهر ، ضرورة كون الوثاقة منشأ الوثوق بالرواية ، وضعف الحديث غير ملازم للفسق » ، والوجه في ذلك أنه لو كان هناك قدح في عدالة الراوي لَما قيّد التضعيف إلى حديث بل يقال فيه بأنه ضعيف .

وقال الوحيد البهبهاني رحمه الله : « ثم إعلم أنه فرق بيّن ظاهر بين قولهم : ضعيف ، وقولهم : ضعيف في الحديث ، فالحكم بالقدح منه أضعف ، وقال جدي رحمه الله : الغالب في اطلاقاتهم أنه ضعيف في الحديث ، أي يروي عن كل أحد [1] » ، كما أنه لم يسلم بدلالة الجملة على الجرح ، ومع التنزل فدلالة ضعيفة .

ومن الواضح أن قضية « ضعيف في الحديث » لا يستلزم الفسق ، بل يجامع العدالة وصدق اللهجة ، إذ العدل الكثير السهو ـ مثلاً ـ ضعيف في الحديث ، وكذا من يروي عن الضعفاء والمجهولين والغلاة والمجسمة والمفوضة والمجبرة ـ على فرض أنهم كذلك ـ ، فمن زعم أن المراد من : « ضعيف الحديث » هو ضعف الراوي [2] ، كان دليله أخص من المدعى ، وسيأتي ـ أيضاً ـ حين التعرض لابن بطة أن مصطلح « الضعيف » أيضاً لا يلازم الفسق وعدم صدق اللهجة .

قال بعض الأعاظم قدس سره : الفرق بينهما واضح ، فإن ضعف الراوي المستفاد من اطلاق « ضعيف » ، يثمر ضعف الخبر وإن رواه عن عدل ، بخلاف الثاني أعني قولهم « ضعيف في الحديث » فإنه يقبل لو رواه عن العدل [3] .

فالخلاصة : أن الحكم بوثاقة سلمة وكونه من الأجلاء المشهورين ، لا مجازفة فيه ، ولا يقتضي التساهل في توثيق الرواة ، إذ ما تقدم من مواد وشواهد محقق بلا شك لحسن ظاهره المرتبط بصدق اللهجة ، ودلالة حسن الظاهر على الوثاقة والعدالة لا أحد يتوقف فيه ، بل أن الشواهد المتقدمة مقتضية لحسن واقعه لا ظاهره فحسب ، وهي من أمارات حمل كلام النجاشي قدس سره على ما لا يقدح بالعدالة وصدق اللهجة ، وهو ناجع حين التعارض ، على ما هو دأب الأعلام من تقديم حديث من لا قدح فيه .

---

(١) الفوائد الرجالية : ٣٨ * تعليقة على منهج المقال : ٢١ .
(٢) قبسات من علم الرجال : ١/٣٠٨ .
(٣) رجال الخاقاني : ٣٣٣ .

٣ / محمد بن جعفر بن أحمد بن بطة .

قال النجاشي رحمه الله : « محمد بن جعفر بن أحمد بن بطة المؤدب ، كان كبير المنزلة بقم ، كثير الأدب والفضل والعلم ، يتساهل في الحديث ، ويعلق الأسانيد بالإجازات ، وفي فهرست ما رواه غلط كثير ، وقال ابن الوليد : كان ابن بطة ضعيفاً مخلطاً فيما يسنده ، له كتب ، منها : كتاب الواحد ... كتاب تفسير أسماء الله تعالى وما يدعى به ، وصفه أبو العباس بن نوح وقال : هو كتاب حسن كثير الغريب سديد » .

ووفقاً لهذه المادة الاخبارية ـ مع أنها لا تدل صراحة على ضعف ابن بطة ـ جزم عدة من الأعلام في علم الرجال التقليدي بضعف ابن بطة .

قال سيد الفقهاء الخوئي قدس سره ـ اعتراضاً على العلامة الحلي رحمه الله ـ: « لم يظهر لنا وجه ذكر العلامة إياه في القسم الأول ـ قسم الثقات ـ مع ما ذكره في ترجمته من تضعيف ابن الوليد إياه وتساهله في الحديث ، وتعليق الأسانيد بالإجازات ، فالرجل ضعيف لا يعتمد على روايته ، فإن التساهل في الحديث على ما ذكره النجاشي وضعفه وتخليطه فيما يسنده على ما ذكره ابن الوليد يمنعان عن الاعتماد على قوله ، ولا ينافي ذلك كثرة أدبه وفضله وعلمه ، وكبر منزلته ، فإن ذلك أمر ، والوثاقة في الحديث أمر آخر ... » .

أما بحسب المواد الاستنتاجية والتحليلية والتتبعية فإن ابن بطة لا يقل من حيث المنزلة والمقام العلمي الشامخ والوثاقة والعدالة عن أضرابه المعاصرين له : كابن الوليد وغيره ، لشواهد منها :

الشاهد الأول : أن ما فرض كونه قدحاً في ابن بطة ـ من التساهل في الحديث وتعليق الأسانيد بالإجازات والتخليط ـ لا يعدّ تضعيف لابن بطة ، لأمرين :

الاول : اختلاف الأنظار في حقيقة التساهل في الحديث والتخليط ، فلربما أمر هو عند قوم تخليط وتساهل وعند آخرين لا بأس به .

قال التقي المجلسي الأول رضي الله عنه : إن تخليطه كان لفضله ! وكان يعلم أن الأحاديث لمجرد اتصال السند ، فكان يقول فيما أجيز له من الكتب : أخبرنا فلان عن فلان ، وهذا نوع من التخليط ، وكان الأحسن أن يقول : أخبرنا إجازة ، وكان الأشهر جواز ما فعله أيضاً ، مع أنه كان رأيه الجواز ، وكان ابن الوليد كالبخاري من العامة يشترط شروطاً غير لازمة ، ذكر مسلم في أول صحيحه شروطه واعترض عليه ، بأن هذه الشروط غير لازمة ، وإنما هي بدعة ابتدعها البخاري ، وذكر جزءاً في إبطال ما ذكره من الشروط ، وكذلك النجاشي والشيخ ، فإن الشيخ ـ لتبحره في العلوم ـ كان يعلم أو يظن عدم لزوم ما ذكره النجاشي ، فلهذا اعتمد الشيخ على جميع إجازات ابن بطة في فهرسته ، فتدبر في أكثر ما يضعفون الأصحاب فإنه من هذا القبيل [1] .

وقال : « وتضعيف ابن الوليد ـ لليقطيني ـ لكون اعتقاده أنه يعتبر في الإجازة أن يقرأ على الشيخ أو يقرأ الشيخ ويكون السامع فاهماً فما يرويه ، وكان لا يعتبر الإجازة المشهورة بأن يقول : أجزت لك أن تروي عني ، وكان محمد بن عيسى اليقطيني صغير السن ولا يعتمدون على فهمه عند القراءة ولا على إجازة يونس له ، ولهذا ضعفه ، وأنت خبير بأنه لا يشترط ذلك ، بل تكفي الإجازة في الكتب ، بل لا يحتاج في الكتب المتواترة إلى الإجازة ، فلهذا الاشتراط ضيق على نفسه ، كما ضيق بعض من عاصرناه في أمثاله » [2] .

كما أن التخليط الذي نُسب لابن بطة هو من قبيل ما ذكره النجاشي رحمه الله في ترجمة « جهم بن حكيم » : « ثقة قليل الحديث ، له كتاب ذكره ابن بطة وخلط اسناده ، تارة قال : حدثنا أحمد بن محمد البرقي عنه ، وتارة قال : أحمد بن محمد ، عن أبيه عنه » .

وثانياً : أن اصطلاح الضعيف لدى القدماء ليس بمعنى فسق الراوي ، نعم لعل ذلك هو الأصل عند العامة ، أما الخاصة فبعد التتبع لكلمات الرجاليين نجد بأنهم

---

(١) روضة المتقين : ١٤/٥٤ .
(٢) روضة المتقين : ١٤/٥٤ .

كثيراً ما يضعفون بما لا يوجب القدح والفسق وعدم صدق اللهجة ، وحينئذ إذا حكموا بضعف أحد ولم يبينوا الوجه فيه ، فيشك أن الوجه فيه من الأمور القادحة أم لا ، فمع الشك لا يحكم بضعفه بلحاظ الفسق وصدق اللهجة .

اذ أن أسباب الضعف عند القدماء كثيرة : ككونه فاسقاً كاذباً ، أو كثير الارسال ، أو كثير الرواية عن الضعفاء والمجاهيل ، أو كونه قليل الحفظ وسوء الضبط ، ورواية الحديث من دون إجازة ، أو عمّن لم يلقه ، أو كونه مورداً للروايات التي ظاهرها الغلو أو التفويض أو الجبر أو التشبيه ، أو روايات الظلال وتقدم الأرواح على الأجساد [1] ، أو كثرة رواية الضعفاء وفاسدي العقيدة عنه ، ونحو ذلك ، وكما أن تصحيحهم غير مقصور على العدالة فكذا تضعيفهم غير مقصور على الفسق ، وغير خفي ذلك على من تأمل وتتبع ، وأن كثيراً من أمثال ما ذكر ليس منافياً للعدالة ، فإن علم أن سبب التضعيف غير الفسق فلا يضر ذلك التضعيف ، وإن شك اقتصر على أنزل المراتب ، ويثمر فيما لو قال أحدهما : ثقة ، والآخر ضعيف ، فإنه حينئذ ليس جرحاً مصادماً للتوثيق ، إلا اذا علم أن السبب فيه هو الفسق [2] .

الشاهد الثاني ـ وهو متمم لصحة ما قاله التقي المجلسي ـ: اعتماد الطوسي والنجاشي رحمهما الله في الفهرست والرجال على اجازات ابن بطة ورواياته بشكل واضح وملفت ، وكأنهما ذكرا كل ما قاله ابن بطة في كتابه « الفهرست » ، وهذا نوع من الاعتداد والاعتماد عليه ، وكاشف على أن ابن بطة محور للأصحاب لمعرفة الطرق إلى أصحاب الكتب .

ودعوى سيد الفقهاء الخوئي قدس سره : « ثم إن من الغريب أن محمد بن جعفر بن بطة قد وقع في طريق كثير من اسناد الشيخ قدس سره إلى أرباب الكتب والأصول في الفهرست ، ومع ذلك لم يترجمه في الفهرست ، ولم يتعرض لذكره في كتاب الرجال ، ولعل في ذلك إيماء إلى عدم اعتداده بما نقله ،

---

(١) لاحظ : تصحيح اعتقادات الإمامية ، فإن الشيخ المفيد رحمه الله شنّع على الشيخ الصدوق رضي الله عنه واتهمه بالتناسخ ، مع أن معنى التناسخ في وادٍ ، وكلام الشيخ الصدوق في وادٍ معاكس له .
(٢) الفوائد الرجالية للكجوري : ١١٧ .

والله العالم » .

فواضحة البطلان : إذ أنه لو لم يكن ثمة اعتداد بابن بطة وكونه من محاور معرفة الرواة وكتبهم فَلِم الاكثار من النقل عنه ، بحيث يكون ثلث ما ذكره في الفهرست مروي عنه ، وكذلك الأمر بالنسبة للشيخ النجاشي قدس سره اذ الطرق التي ذكر فيها ابن بطة تفوق المائة ، فالاكثار من ذكرِ طرق ابن بطة في رجال النجاشي وفهرست الشيخ ـ مع وجود الاسانيد الكثيرة عندهما لأصحاب الكتب لا تمر عبر ابن بطة ـ شاهد واضح على الاعتداد به والاعتماد عليه .

والاعتداد بالراوي والاعتماد عليه وكثرة أدبه وفضله وعلمه ، وكبر منزلته ، وإن قيل ـ ولا نسلم ـ أنه لا يدل على الوثاقة والعدالة مباشرة ، إلا أن ذلك محقق حتما لحسن ظاهر الراوي المرتبط بصدق اللهجة ، وهذا جواب على ما قاله سيد الفقهاء الخوئي قدس سره : « ولا ينافي ذلك كثرة أدبه وفضله وعلمه ، وكبر منزلته ، فإن ذلك أمر ، والوثاقة في الحديث أمر آخر » ، بل أن هذه المواد أو بعضها مشخص لحسن واقعه فضلاً عن حسن ظاهره ، وحسن الظاهر ـ وبالأولية حسن الواقع ـ من الأمارات الشرعية .

ومن عجائب الأمور أن عدة من الرجاليين يعتمدون على توثيقات النجاشي رحمه الله وتضعيفاته بدعوى : أنها مواد رجالية حسية مسندة ، قد تكفل النجاشي بصحة سندها في ظرف الارسال ، مع أن طرق النجاشي لما ألفه الأصحاب من كتب في أحوال الرجال معروفة ؛ وهي ما تم ذكرها في كتابه الشريف « الرجال » ، وعشرها مروية عن ابن بطة ، فثمة علم اجمالي بوقوع ابن بطة في أسانيد النجاشي ، فإذا وثق أو ضعف أحد الرواة ولم يذكر سنده إلى هذا التوثيق الحسي ـ على فرض أنها توثيقات حسية ـ لا يقين بكونه لم يمر عبر ابن بطة ، فيأتي نفس إشكالهم على الروايات المرسلة أنها ليس بحجة لاحتمال عدم وثاقة من في السند أو عدم وجوده ، فتدبر جيداً .

الشاهد الثالث : أن كون الراوي كبير المنزلة بقم لا يكون قطعاً فاسقاً ، وكذا كونه ممدوحاً بكثر العلم والفضل والأدب ، والأمر نفسه فيمن كان من شيوخ

الاجازة واستجازه الكبار والأعاظم ، على أنه قد ذكروا في الدراية أن « كبير المنزلة » من ألفاظ المدح الأعم من العدالة ، ولا يتصور ثمة راوي كبير المنزلة في قم ـ وهي معقل أعاظم الطائفة وحفاظ الأمة ـ وعدالة مقدوح فيها .

قال الوحيد البهبهاني رحمه الله : إن مثل هذا الشخص لا يصير كبير المنزلة ، ولا يمدح بذلك وبكثر العلم والفضل ، ولا يصير شيخ الإجازة ، ولا يروى عنه الأجلة [1] .

الشاهد الرابع : ما قاله شيخ النجاشي أبو العباس بن نوح في وصف كتاب ابن بطة :« تفسير أسماء الله تعالى وما يدعى به » : « هو كتاب حسن ، كثير الغريب ، سديد » ، ومن الواضح أن وصف الكتاب الروائي بكونه حسن وسديد يقتضي المدح الشديد لمؤلفه .

فهذه الشواهد الأربعة ـ وبلحاظ كثرة رواياته في الكتب المعتبرة ـ منقحة لحسن ظاهره ، بل حسن واقعه ، فمن التزم بذلك لا يوصف بأنه سهل الأمر في توثيق الرواة .

كما أن هذه الأمور والمواد ـ على القول بأنها شيء والوثاقة والعدالة في الحديث شيء آخر كما قال سيد الفقهاء الخوئي قدس سره ـ إلا أنها مشخصة ومنقحت لحسن الظاهر ، والذي هو من الأمارات الشرعية المنصوصة على العدالة والوثاقة والعظمة والجلالة ، بل كما قلنا هذه المواد أو بعضها دال بوضوح لحسن الواقع ، لا حسن الظاهر فحسب .

نكتفي بهذا المقدار من الأمثلة ، ونزعم أن كل من صححنا حديثه وكان حاله في علم الرجال التقليدي مهمل أو مجهول أو مقدوح فيه ، فلشواهد متعددة ، بعضها علة تامة لحسن ظاهره ورتابة واقعه ، والبعض الآخر جزء علة في ذلك ، ولا نقتضر في الأعم الأغلب ، بل في كل الموارد ـ إلا ما ندر ـ بمادة أو شاهد واحد ، والاستقراء ببابكم ، والحمد لله رب العالمين .

---

(١) تعليقة على منهج المقال : ٣٠٢ .